

إدارة ترامب تشرع عن وجود إسرائيل

ماجد كيالي

كاتب سياسي فلسطيني

واضح من مجمل السياسات التي تنتهجها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في شأن القضية الفلسطينية، بأنها تشتمل بحد كبير في اتجاهين: يستهدف الاتجاه الأول تغيير مبنى ومعنى تلك القضية جملة وتفصيلاً. ويسعى الثاني إلى تغيير مكانة إسرائيل في المنطقة، باعتبارها كياناً طبيعياً وعادياً، كغيرها من الأنظمة.

في الواقع فإن هذا وحده يمكن أن يفسر التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية الأميركية مايك بومبيو بخصوص المستوطنات، أضفى بومبيو شرعية على الأنشطة الاستيطانية لإسرائيل في الضفة الغربية. ويأتي هذا الاعتراف كامتداد لاعتراض إدارة ترامب بالقدس كعاصمة لإسرائيل (أواخر 2017)، ولسياساتها الرامية إلى تصفية قضية اللاجئين، بوقفها تمويل منظمة غوث وتشغيل اللاجئين (التابعة للأمم المتحدة أواخر 2018)، وبمحاولتها إعادة تعريف اللاجئين الفلسطينيين، بإخراج أبنائهم وأحفادهم من ذلك التعريف، وبسعيها إلى نزع شرعية منظمة التحرير، وإغلاق مكتبها في واشنطن (أواخر 2018)، بالإضافة إلى وقفها تمويل العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الأرض

المحتلة (أواسط 2018)؛ وطبعاً تأتي في السياق ذاته شرعنتها السيادة الإسرائيلية على الجولان السورية المحتلة (مارس 2019).

على ذلك، يفترض بالقيادة الفلسطينية أن تدرك جيداً أن إدارة البيت الأبيض، عبر الاتجاهين المذكورين، تبعد برساائل مفادها، أولاً، أن الولايات المتحدة لم تعد معنية بعملية التسوية، ولا باتفاق أوسلو، الذي وقع في البيت الأبيض (سبتمبر 1993)، وإنما هي معنية بعكس ذلك، وتحديدًا بالقطع مع تلك العملية، والانتهاه من ذلك الاتفاق.

اهتمام الإدارة الأميركية بالموضوع الفلسطيني، بات يختصر بإبقاء كيان السلطة الفلسطينية عند حدود الحكم الذاتي، وإنهاء ما يسمى قضايا الحل النهائي (قضية اللاجئين، القدس، المستوطنات، الحدود)

ثانياً، إن الولايات المتحدة انتهت من دورها كراع لعملية السلام، مشهورة انحيازها النام لإسرائيل، في كل ما يتعلق بحقوق الفلسطينيين. ثالثاً،

إن اهتمام الإدارة الأميركية بالموضوع الفلسطيني، بات يختصر بإبقاء كيان السلطة الفلسطينية عند حدود الحكم الذاتي، وإنهاء ما يسمى قضايا الحل النهائي (اللاجئين، القدس، المستوطنات، الحدود). رابعاً، إن اهتمام الإدارة الأميركية حالياً، في محاولة منها استثمار الظروف العربية والإقليمية الراهنة، بات يتركز على شرعنة وجود إسرائيل، من كل النواحي، وتطبيع علاقاتها في محيطها.

من كل ما تقدم يمكن الاستنتاج، بأن إدارة ترامب ليست فقط تغير روح القضية الفلسطينية، وإنما هي تغير بنية السياسة الخارجية الأميركية، أيضاً، وتخرج نفسها من دائرة الالتزام بالقرارات الدولية، ومعلوم أن رؤساء الولايات المتحدة، منذ مؤتمر مدريد (1991) في عهد الرئيس جورج بوش، وعقد اتفاق أوسلو (1993)، ومفاوضات كامب ديفيد 2 (2000) في عهد الرئيس بيل كلينتون، وطرح خطة خارطة الطريق (2002)، ومؤتمر أنا بوليس (2007) إبان عهد الرئيس جورج بوش الابن، والمفاوضات في عهد الرئيس باراك أوباما (2013، 2014)، ظلوا محافظين على صورة الولايات المتحدة (ولو الشكلية)، باعتبارها راعياً للمفاوضات وكوسيط "محايد"، بين إسرائيل والفلسطينيين، مع تمسكها بعملية التسوية، وضمانها استقرار السلطة الفلسطينية، بيد أن إدارة ترامب اطاحت بكل ذلك.

في الواقع لا أحد يعرف كيف ستصرف القيادة الفلسطينية إزاء هذا التطور في مواقف الولايات المتحدة، عدا عن الامتناع عن اللقاءات، وتجسيد عملية المفاوضات مع إسرائيل، بخاصة مع افتقادها إلى العديد من أوراق القوة، الهيئات القيادية، وتهيمش منظمة التحرير، والاعتمادية في التمويل على المساعدات الخارجية، ولاسيما بحكم هيمنة إسرائيل على حياة الفلسطينيين، من مختلف النواحي، وحتى على السلطة ذاتها.

بيد أن القيادة الفلسطينية تتحمل مسؤوليتها عن كل هذه التطورات، لأنها راهنت على مواقف الولايات المتحدة المعروفة بانحيازها لإسرائيل، باعتبارها لها بمثابة راعٍ نزيه ووسيط محايد في عملية السلام. ولتوقعها اتفاق أوسلو من دون البت في قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود، ما سهل لإسرائيل التمسك من التزاماتها وتكريس واقع الاحتلال. وأيضاً لكونها لم تحدد ماهية الحل النهائي في الاتفاق المذكور ولم تحدد جدولاً زمنياً له، حتى أن الاتفاق لم يعرف إسرائيل كدولة احتلال ولا الضفة وغزة كإراضٍ محتلة ولعدم استناد الاتفاق إلى القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

وقد يجدر التذكير هنا، أيضاً، بأن القيادة الفلسطينية وقعت اتفاق أوسلو (1993) رغم معرفتها بوجود قانون سنه الكونغرس الأميركي (1987)



يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية، ضمن قانون "مكافحة الإرهاب"، علماً أن هذا القانون يجرّم، ضمن إجراءات أخرى، فتح مكتب للمنظمة في الأراضي الأميركية، وإلغاء هذا القانون.

أسطورة «السياسي المستقل» في تونس

بإمكان القول إن النهضة استفمرت في خزائنها السياسيّ الناعم، حيث التأييد دون ولاء، والقرب دون انتماء، والالتقاء دون انصهار. وقد تمكنت بعد انتزاعها رئاسة البرلمان من تقديم فرس رهان (مع حفظ الألقاب واحترام الأشخاص) يعيد الكرة السياسية إلى ملعب الفرقاء الذين ينادون بـ"شخصية مستقلة" لإبرام التحالفات الحكومية.

ومركّز بل هو مقدّم على أكثر من عشرة أسماء وقع تداولها قبل ظهور الدخان الأبيض من مقر النهضة. قد يكون من السذاجة أن تقدّم حركة النهضة شخصية لأعلى منصب في الدولة يحظى بأعلى صلاحيات القرار ومن شأنه أن يضعها في وضعية إخراج في حال استعصم عليها في البرلمان، كما استعصم من سبقه على رئاسة الجمهورية والحزب. ومن السذاجة أيضاً ألا تكون هذه الشخصية مؤتمنة الجانب وبعيدة كل البعد عن المغامرة بشقّ عصا طاعة المرشد والراشد.

بهذا المعنى، فالرجل ليس مستقلاً بمفهوم القوى السياسية الداعمة له، وليس مستقلاً أيضاً عن المنظمات الحزبية التي اشتغل معها إبان حكم الترويكا. وقد يكون من غير المنطقي أن تطالبه بأن يكون مستقلاً في بيئة ونظام سياسي يفرضان على الحزب الحاكم تسمية رئيس الوزراء واقتراحه على رئاسة الجمهورية.

وكما أنّ المهدي جمعة جاء بعناوين رجل "سياسة" في نفس الوقت، وكما جرى، بالحبيب الصيد بشعارات الحيداء وأكثت الوقائع السياسية أنه رجل "النداء الضعيف"، يجري اليوم استخدام الحبيب الجملي تحت عناوين التكنولوجيا في حين أنه لم يدخل إلى الدولة إلا من باب النهضة وأخواتها. هل سيتمكن الرجل من إيجاد طبخة حكومية تجمع بين "أطماع الأحزاب" و"طموحاتها"، وبين إكراهات الواقع الاقتصادي والاجتماعي وبين انتظارات الداخل وتخوفات الخارج؟

رئيس الحكومة ليس مستقلاً، ولن يكون الكثير من وزرائه أيضاً، الذين سيأتون من أحزاب معينة وحسابات الحقل والبيدر. وعوضاً عن التركيز على أسئلة الهويات السياسية القريبة والبعيدة، من الواجب التساؤل عن البرامج الاجتماعية والاقتصادية وعن قضايا التهريب والإرهاب والفساد الراسخ في دواليب الدولة، وعن التضخم المالي وانهايار العملة، هذه هي القضايا الأساسية التي تفرض الانحياز والانخراط وعدم الحيداء أو الاستقلالية.

يمكن القول إن اختيار الجملي باعتباره شخصية قريبة من النهضة، لكنها غير نهضوية تنظيمياً، فيه الكثير من الدهاء والنكاه من قبل النهضة من أجل تجنّب "سيناريو يوسف الشاهد" الذي جاء من داخل النداء وثيق صفوفه.

كما أن النهضة تسعى من خلال اختيار الجملي إلى استدراج "فرقاء التيار الثوري" الذين يطالبون بشخصية مستقلة في رئاسة الحكومة، دون نسيان سيرة الرجل اللبنة والهادئة مقارنة بباقي الأسماء الأخرى. وهنا

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي
تونس

في الكثير من الأحيان تفرّض إكراهات التعاطي الحزبي والإعلامي مع الواقع السياسي "أساطير مؤسسة" غير متناسقة مع الحقيقة والنطق وطبائع الأمور. وسرعان ما تتحوّل بمقتضى سيرورة الزمن إلى واقع مسل به في صلب التجاذب بين الكتل النيابية والقوى البرلمانية في البلاد. ثم ما تلبث تلك الأسطورة أن تتوّل إلى التلاشي بقوة الحقيقة، عندما تكشف ضبابية الأشياء أمام الأعيان. من بين الأساطير السياسية التي تُسوّق لدى الرأي العام التونسي على الأقل، أسطورة "رئيس الحكومة المستقل" عن كافة الانحيازات السياسية والانجاذبات الفكرية والحسابات الحزبية. وكأنه رجل دولة من عالم ما بعد الحداثة حيث الخوارزميات الباردة والعقل الصارم والحاسم.

النهضة تمكنت، بعد انتزاعها رئاسة البرلمان، من تقديم رئيس الحكومة بعيد الكرة السياسية إلى ملعب الفرقاء الذين ينادون بـ"شخصية مستقلة" لإبرام التحالفات الحكومية

في حين أنّ كافة التجارب السياسية التي عاشتها تونس منذ بداية حكومات ما بعد الثورة، أثبتت أنّ كافة الذين قدّموا وقدموا باسم "التكنوقراط" ليسوا سوى شخصيات سياسية لها عناوين فكرية واختيارات سياسية واضحة. وقد انخرط أغلبهم ضمن العمل الحزبي بمجرد مغادرة الوزارات والدواوين.

اليوم، تعاد تقريبا نفس الأسطوانة السياسية المشروخة، بأسماء جديدة، ولن يكون آخرها رئيس الحكومة المكلف السيد الحبيب الجملي. صحيح أنّ الجملي لم يكن يوماً قيادياً في حركة النهضة أو في التيار الإسلامي بشكل عام، أو في باقي الأحزاب السياسية التونسية. وصحيح أيضاً أنّ الرجل اشتغل في حكومة الترويكا الأولى ككاتب دولة معني بالشؤون الفلاحية ولم يعرف في البدء إلى أيّ جهة سياسية ينسب. لكن الصحيح أيضاً أنّ الجملي استقدم لرئاسة الحكومة مباشرة من المطبخ الداخلي لحركة النهضة ومدعوم من مجلس شوراها ومكتبها التنفيذي،

ولكن بحلول الوقت الذي تم فيه تفتّح ذلك عن طريق الاستفتاء، كانت تركيا قد خضعت لهذا النظام بالفعل على مدى سنوات. بل إن

رئيس الوزراء التركي آنذاك كان علي يلدريم قال ذلك قبل شهرين من الإعلان عن هذا الاستفتاء، إذ أشار إلى أن النظام الرئاسي هو "الوضع الفعلي" القائم في البلاد أصلاً وأن الوقت قد حان لتعديل الدستور وفقاً لذلك.

وبعد التصويت لصالح التعديلات الدستورية بفارق ضئيل في الاستفتاء، الذي أجري في ظل حالة طوارئ قيدت بشدة حملة المعارضة، رد أردوغان على الانتقادات الموجهة إلى النتيجة بمثل قديم يقول "من أمسك بجواد اجنّاز بالفعل أسدكار (حي في إسطنبول)". تلك عبارة تعني "ما حدث قد حدث وانتهى"، إنه الأمر الواقع.

ومن الزحف العمراني الجامع إلى إجراء تغييرات جزئية في المناهج الدراسية وإصلاح التعليم نفسه، يجد الأتراك أنفسهم مضطربين إلى قبول أن ما حدث قد حدث وانتهى، ويزداد قبولهم لهذا الأمر الواقع يوماً بعد يوم.

في العام 2014، بنى أردوغان قصرًا رئاسياً باهظ التكلفة -تعادل مساحته 58 مرة مساحة البيت الأبيض- على أرض محمية في أنقرة. وقد صدرت أحكام قضائية تقضي بوقف هذا البناء غير القانوني، ورد عليها أردوغان بقوله "فليهدموا إن استطعوا. لقد أمروا بتعليقه، ولكنهم لا يستطيعون إيقاف هذا البناء. سوف أفتنحه. سادخله وسأستخدمه". وبعد مرور خمس سنوات، ها قد بات الآن مقراً للحكومة.

الشيء المخزي حقاً ليس فقط أنهم لا يأخذون الإذن أبداً، بل كذلك لا يكلفون أنفسهم عناء الاعتذار.

إسلامي. لكن تشورا لا تحظى حقاً بنفس المكانة التي تتمتع بها أختها الصغرى آيا صوفيا الأكثر تميزاً لدى الرأي العام.

جرى تشييد آيا صوفيا في القرن السادس، وتميزت بأكثر قبّة بُنيت منذ ما يقرب من ألف عام، حتى تحولت إلى واحد من أروع المساجد في العالم الإسلامي بعد الفتح العثماني لإسطنبول في العام 1453. وكان تحويلها إلى متحف في العام 1935 -تمشياً مع القيم العلمانية للجمهورية الوليدة آنذاك- مقار لقلق شديد للمحافظين دينياً في تركيا.

ظلت مسألة إعادة تحويلها إلى مسجد مطلباً ينادي به الإسلاميون لعقود من الزمن، وهي الدعوة التي جدها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في شهر مارس الماضي. وزاد حضور المصلين بالفعل أكثر فأكثر على مر السنين. وفي العام 2016 جرى تعيين أول إمام لهم منذ 81 سنة، وفي العام الماضي أمّ أردوغان بنفسه إحدى الصلوات هناك. وبعد مرور شهرين، حضر نحو 2500 من المصلين في يوم واحد لأداء الصلاة. وعقب اكتمال عملية إعادة تحويل آيا صوفيا في نهاية المطاف، ستصبح مسجداً فعلياً كغيره من المساجد الأخرى.

غير أن هذا الحكم بالأمر الواقع لا يقتصر على محاولات الظهور الرمزي بين الأيديولوجيات المتنافسة فحسب، بل كانت له أيضاً نتائج كبيرة ملموسة أبرزها التغيير الكامل لنظام الحكم.

فقد تمخض استفتاء دستوري أجري في شهر أبريل من العام 2017 عن إنهاء نظام برلماني أدار البلاد لما يقرب من قرن من الزمان، ليحل محله نظام رئاسي تنفيذي. ومُنح الرئيس سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على كل مناحي الدولة تقريباً، بما في ذلك معظم الضوابط والموازين.



تشيبنار كيبر

كاتب متابع للشأن التركي

"الاعتذار أسهل بكثير من الحصول على إذن... تلك مقولة شهيرة قالتها رائدة علوم الحاسب الآلي الأميركية والأدميرال البحري غريس هوبر في العام 1986. لا بد أن عدم الاعتراضات للاعتراضات كان مفيداً للغاية بالنسبة إلى امرأة تفوقت في مجالين يهيمن عليهما الذكور، لكنه أمر لا يسر كثيراً حين يكون وسيلة للتحول الاجتماعي.

إن النظام الهجين في تركيا -الديمقراطي على الورق، والمستبد في ممارساته العملية- يهتم اهتماماً شديداً بالظاهر، أحياناً يتطلب الإنقاذ العاجل للنظام اتخاذ المزيد من الإجراءات الاستبدادية التقليدية، مثل إجراء إعادة الانتخابات مرتين في غضون أربع سنوات أو تغيير سياسة المعارضة المنتخبين أو تجريد المدن التي تهيم عليها المعارضة من رؤساء بلدياتها.

غير أن الأنظمة الهجينة تبني شرعيتها على التشقق بالمبادئ الديمقراطية، والاستبداد المتعجل المستميت لا يبدو جيداً. فما يبدو أفضل بكثير هو الإملاءات غير المباشرة التي تحول مؤسسات الدولة والمجتمع تدريجياً. ذلك هو الفارق بين وضع الضفدع في الماء المغلي وبين وضعه في ماء بارد ثم تسخينه تدريجياً.

وهكذا، أرست تركيا على مر السنين نظام حكم بالأمر الواقع. فتقوم الحكومة في الأساس بفرض حالة أمر واقع، لاسيما إذا كان الأمر يتعلق بمسألة مثيرة للجدل الشديد، وبمجرد أن يصبح هذا الواقع الجديد مقبولاً لدى عدد كافٍ من الناس يتم تغيير القوانين وفقاً لذلك. في الأسبوع الماضي، هللت وسائل الإعلام الموالية للحكومة

لحكم قضائي يشكل سابقة ويفتح الباب أمام إعادة تحويل متحف تشورا التاريخي في إسطنبول إلى مسجد. كانت تلك كنيسة بيزنطية يرجع تاريخها إلى القرن الرابع وتحولت إلى مسجد عثماني في العام 1511 ثم إلى متحف تركي في العام 1945، وهو أحد المعالم الكثيرة التي تغير دورها مع تغير هوية آسيا الصغرى من مسيحية إلى إسلامية إلى علمانية.

غير أن مصير تشورا ليس مؤكداً حتى الآن؛ فالحكم القضائي يترك القرار في أيدي الرئاسة المعروفة بازديادها لكل ما هو غير

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها 1977
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk